

بَابُ الْخِيَارِ

الخيار هو: طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أو فسخه، كأن يشتري سيارة ويطلب الخيار ثلاثة أيام حتى يجربها فإن ناسبته وإلا ردها إلى البائع وأخذ ما دفعه، فهذا خيار وله الحق فيه.

٨٢٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ، أَقَالَهُ اللَّهُ عَثْرَتَهُ - رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ .

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ...

وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِقَالَةِ، وَعَلَى أَنَّهَا مَذْنُوبٌ إِلَيْهَا، لَوَعْدِ الْمُقْبِلِينَ بِالثَّوَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وتعريف الإقالة: هي رَفْعُ الْعَقْدِ، وَإِلْغَاءُ حُكْمِهِ وَآثَارِهِ بِتَرَاضِي الطَّرَفَيْنِ.

فالإقالة في البيع: هي فسخه، وإعادة المبيع إلى مالكه، والتمن إلى المشتري، إذا كان قد ندم أحدهما أو كلاهما.

قوله (مُسْلِمًا) هذا خرج مخرج الغالب فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِلَّا فَتَوَابُ الْإِقَالَةِ ثَابِتٌ فِي إِقَالَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ، وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ: «مَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَهُ اللَّهُ نَفْسَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه الحاكم وصححه هو وابن حبان وابن دقيق العيد وابن حزم البدر المنير (٦ / ٥٥٦):

والإقالة نوعان مستحبة وواجبة: فالأصل فيها الاستحباب.

وَتَكُونُ وَاجِبَةً إِذَا كَانَتْ بَعْدَ عَقْدٍ مَكْرُوهٍ أَوْ بَيْعٍ فَاسِدٍ، لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ فَاسِدًا أَوْ مَكْرُوهًا وَجَبَ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الرَّجُوعُ إِلَى مَا كَانَ لَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ صَوْنًا لَهُمَا عَنِ الْمُحْظُورِ، لِأَنَّ رَفْعَ الْمُعْصِيَةِ وَاجِبٌ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِالْإِقَالَةِ أَوْ بِالْفَسْخِ.

وَأَيْضًا تَكُونُ الْإِقَالَةُ وَاجِبَةً إِذَا كَانَ الْبَائِعُ غَارًّا لِلْمُشْتَرِي وَكَانَ الْغَبْنُ يَسِيرًا، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ الْغَبْنُ بِالْيَسِيرِ هُنَا، لِأَنَّ الْغَبْنَ الْفَاحِشَ يُوجِبُ الرَّدَّ إِنْ غَرَّهُ الْبَائِعُ عَلَى الصَّحِيحِ.

مسألة: وَيُشْتَرَطُ لِصَحَّةِ الْإِقَالَةِ رِضَى الْمُتَقَايِلَيْنِ: لِأَنَّهُمَا رَفَعُ عَقْدٍ لَازِمٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَى الطَّرَفَيْنِ.

مسألة: الْعُقُودُ مِنْ حَيْثُ مَشْرُوعِيَّةُ الْإِقَالَةِ فِيهَا مِنْ عَدَمِهَا نَوْعَانِ نَوْعُ تَصَحُّحِ الْإِقَالَةِ فِيهَا وَنَوْعُ لَا تَصَحُّحُ.

فالنوع الذي تدخله الإقالة هو الْعُقُودُ اللَّازِمَةُ فِي حَقِّ الطَّرَفَيْنِ مِمَّا يَقْبَلُ الْفَسْخَ بِالْخِيَارِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْعُقُودَ لَا يُمْكِنُ فُسْخُهَا إِلَّا بِاتِّفَاقِ الطَّرَفَيْنِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ، كَالْبَيْعِ وَالشَّرِكَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالصُّلْحِ.

والنوع الذي لا تدخله الإقالة هو الْعُقُودُ غَيْرُ اللَّازِمَةِ، كَالْإِعَارَةِ وَالْوَصِيَّةَ وَالْجُعَالََةَ.

وكذا الْعُقُودُ اللَّازِمَةُ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْفَسْخَ بِالْخِيَارِ، مِثْلُ الْوَقْفِ وَالنِّكَاحِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ فُسْخُ أَحَدِهِمَا بِالْخِيَارِ .

مسألة: هُنَاكَ مَسَائِلُ تَبْطُلُ فِيهَا الْإِقَالَةُ بَعْدَ وُجُودِهَا :

الأول: هَلَكَ الْمُبِيعُ: فَلَوْ هَلَكَ الْمُبِيعُ بَعْدَ الْإِقَالَةِ وَقَبْلَ التَّسْلِيمِ بَطَلَتْ، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا بَقَاءُ الْمُبِيعِ، لِأَنَّهَا رَفَعُ الْعَقْدِ وَهُوَ مُحَلُّهُ، بِخِلَافِ هَلَكَ الثَّمَنِ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِقَالَةَ لِكَوْنِهِ لَيْسَ بِمَحَلِّ الْعَقْدِ.

والثاني: تَغَيَّرَ الْمُبِيعُ: كَمَا لَوْ زَادَ الْمُبِيعُ زِيَادَةً مُتَفَصِّلَةً مُتَوَلِّدَةً، كَمَا لَوْ وَلَدَتِ الدَّابَّةُ بَعْدَ الْإِقَالَةِ، فَإِنَّهَا تَبْطُلُ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ غَيْرُ الْمُتَوَلِّدَةِ كَصَبْغِ الثَّوْبِ. وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ تَبْطُلُ الْإِقَالَةُ بِتَغْيِيرِ ذَاتِ الْمُبِيعِ مَهْمَا كَانَ. كَتَغْيِيرِ الدَّابَّةِ بِالسَّمَنِ وَالْهَرَّالِ، بِخِلَافِ الْحَنَابِلَةِ.

٨٢٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيَاعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

الحديث متفق عليه عن الليث، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه بِهِ

٨٢٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ " رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ، وَالِدَّارَقُطْنِي، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ .

وَفِي رِوَايَةٍ: - حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانَيْهِمَا

الحديث من رواية ابنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُبْتَاعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ

يَسْتَقِيلَهُ» وحسنه الترمذي والألباني

قَوْلُهُ: (إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ) يَعْنِي: الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ.

قَوْلُهُ: (فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ) أَي يَثْبُت لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ بَيْنَ إِمْضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ فَسْخِخِهِ وَالْمُرَادُ بِالْخِيَارِ هُنَا: خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِكُلِّ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، مِنْ إِمْضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ فَسْخِخِهِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَالرَّاجِحُ ثُبُوتُهُ، لَصَرَاخَةِ السَّنَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بَوْرُكٌ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحَقَّتْ بَرَكَةٌ بَيْعِهِمَا). وَكَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو الْمَذْكُورِ.

وَبِهَذَا قَالَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةِ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ خَالٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَالْعُقُودُ الَّتِي يَثْبُتُ فِيهَا خِيَارُ الْمَجْلِسِ هِيَ: الْبَيْعُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ عُقُودِ الْمَعَاوِضَاتِ كَالْإِجَارَةِ، وَأَمَّا عُقُودُ التَّبَرُّعَاتِ كَالْهَبَةِ وَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ وَالصَّدَقَةِ وَكَذَا النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ، فَلَا خِيَارَ لِمَجْلِسٍ فِيهَا لِأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا أَثْبَتَهُ فِي الْبَيْعِ وَيُلْحَقُ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَالْإِجَارَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ قَوْلُهُ (إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ) فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَدَّتْ خِيَارَ الْمَجْلِسِ يَثْبُتُ لِلْمَتَعَاقِدِينَ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ إِلَى أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِأَبْدَانِهِمَا مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ، فَإِذَا تَفَرَّقَا فَلَا خِيَارَ بَيْنَهُمَا.

وفيه دليل على أن الْمُعْتَبَرَ التَّفَرُّقُ بِالْأَبْدَانِ، وأن البيع يلزم بالتفرق بأبدانها من مجلس العقد وهو قول ابنِ عُمَرَ وأبي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ صَاحِبُ الْفَتْحِ: وَلَا يُعْلَمُ لَهُمَا مُحَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَيُزَيِّدُ حَمَلَ التَّفْرِيقِ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَبْدَانِ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بَلْفُظٍ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا، فَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِرَادَةِ حَقِيقَةِ التَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّفَرُّقِ تَفَرُّقُ الْأَبْدَانِ هَلْ لَهُ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ أَمْ لَا؟ وَالْمَشْهُورُ الرَّاجِحُ مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَنَّ ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَى الْعُرْفِ فَمَا عَدَهُ النَّاسُ مَفْرَقًا، لَزِمَ الْبَيْعُ بِهِ فَالْخُرُوجُ مِنَ الْبَيْتِ الصَّغِيرِ، أَوْ الصُّعُودُ إِلَى أَعْلَاهُ، وَالتَّنَحِّي فِي الصَّحْرَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، يَعْدُ تَفَرُّقًا مِنْهَا لِمُدَّةِ الْخِيَارِ، وَمِلْزَمًا لِلْعَقْدِ.

وفي قوله (أَوْ يُجَيِّزُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعًا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ) دليل على أن البائع والمشتري لو اتفقا على إسقاطه بعد العقد وقبل التفرق، أو تبايعا على أن لا خيار لهما، لزم العقد، لأن الحق لهما، وكيفما اتفقا جاز.

فيتلخص من الحديث مسقطان لخيار المجلس وهما:

الأول: أن يتفقا على ألا خيار فإنه ينفذ ويلزم مباشرة ويسقط الخيار فلهما إسقاط الخيار قبل العقد بأن يقولوا نتبايع على أن لا خيار لنا، ولهما إسقاطه بعد العقد وهما في المجلس.

والثاني: تفرقهما من مجلس العقد.

وفي قوله (وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ) في حديث ابن عمرو دليل على أنه لا يجوز لأحدهما الخروج من المجلس بقصد إسقاط الخيار ولزوم البيع لما في ذلك من إسقاط حق الغير والتحايل عليه والقاعدة "أن الحيل لا تُبطل الواجبات ولا تُحل المحرمات"

وهذا رواية عن الإمام أحمد قال ابن قدامة : وهذه الرواية هي الأصح ؛ لأن قول النبي ﷺ يقدم على فعل ابن عمر رضي الله عنه "

وأما ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنه : (أنه كان إذا اشترى شيئاً يعجبه مشى خطوات ليلزم البيع) متفق عليه، فيُحمل على أنه لم يبلغه الخبر ولو بلغه لم يخالفه وقد تخفى السنة على الصحابي والعالم فيقول بخلافها، وهذا كثير فإذا بلغك الخبر وجب اتباعه ولا يترك العمل به لأن فلاناً لم يعمل به راجع تلخيص الخبير ٢٠ / ٣.

والرواية الأخرى جواز المفارقة لكل واحد من المتعاقدين وإليه ذهب الشافعية وهو رواية عن الإمام أحمد ، ودليل هذه الرواية ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنه . والأقرب الأول.

ولو أكره أحد المتعاقدين على الخروج من المجلس؟ فإن حقه باقٍ لأن خروجه ليس باختياره وهو مكره في ذلك فلا يسقط حقه وهذا المذهب وقول الشافعية لأنه حكم علق على التفرق فلم يثبت مع الإكراه.

ومن صور الإكراه ما لو تفرقا مع فزع من مخوف كسبع أو ظالم خشياه فهربا منه أو تفرقا مع إلقاء كتفرق بسيل أو نار أو نحوهما وفعل المكره والملجأ كعدمه فيستمر خيارهما إلى أن يتفرقا من مجلس زال فيه إكراه أو إلقاء.

٨٢٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خَلَابَةَ " مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث متفق عليه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " مَنْ بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خَلَابَةَ "، فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِيَابَةَ "

فَقَوْلُهُ " لَا خَلَابَةَ " أَيُّ لَا خَدِيعَةً. وَفِي رَوَايَةٍ «ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْذُدْ فَبَقِيَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَتَّى أَدْرَكَ زَمَانَ عُثْمَانَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً فَكَثُرَ النَّاسُ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ، فَكَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ غُبْنْتَ فِيهِ رَجَعَ فَيَشْهَدُ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ ثَلَاثًا، فَيَرُدُّ لَهُ دَرَاهِمَهُ»
وَالْحَدِيثُ.

دَلِيلٌ عَلَى خِيَارِ الْغَبْنِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِذَا حَصَلَ الْغَبْنُ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ بِالْغَبْنِ وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ .

وَالْغَبْنُ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ الْخِيَارُ هُوَ الْغَبْنُ الْفَاحِشُ وَهُوَ مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ، لِأَنَّ

الشَّرْعَ لَمْ يَحْدِدْهُ فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى عَرَفِ النَّاسِ فَعَلَى هَذَا مَا جَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ عَلَى

التَّسَامُحِ بِالْغَبْنِ فِيهِ فَلَا خِيَارَ فِيهِ ، وَكَذَا مَنْ رَضِيَ بِالْغَبْنِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى

غَبْنًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ التَّسَاهُلِ فِي الْبَيْعِ الَّذِي أَشْنَى عَلَيْهِ عَلَى فَاعِلِهِ وَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّجُلَ سَهْلَ الْبَيْعِ سَهْلَ الشِّرَاءِ.

وَمَرَدُّ تَحْدِيدِ الْغَبْنِ هَلْ هُوَ فَاحِشٌ أَمْ لَا إِلَى أَهْلِ الْخَبَرَةِ فِي تِلْكَ السَّلْعِ، فَمَتَى مَا ظَهَرَ أَنَّهُ غَبْنٌ غَبْنَا خَارِجًا عَنِ الْعَادَةِ فَلَهُ حَقُّ الْخِيَارِ.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُ قَدْ إِنَّمَا جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ لِضَعْفِ عَقْلِهِ وَلَوْ كَانَ الْغَبْنُ يُمْلِكُ بِهِ الْفَسْخُ لَمَا أَحْتَاجَ إِلَى شَرْطِ الْخِيَارِ . لكن هذا محمول على إرشاد النبي ق هذا الرجل للاشتراط على رد أي غبن ولو كان قليلاً.

لأنه جاءت أحاديث أخرى تثبت خيار الغبن منها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار)

وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ.

وَعَلَى جَوَازِ شَرْطِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ .

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى عَدَمِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِالْغَبْنِ إِلَّا إِنْ اشْتَرَطَ وَاسْتَدْلُوا بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالُوا وَلَوْ كَانَ الْغَبْنُ يُمْلِكُ بِهِ الْفَسْخُ لَمَا أَحْتَاجَ إِلَى شَرْطِ الْخِيَارِ وَلِعُمُومِ أدْلَةِ الْبَيْعِ وَنُفُوذِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الْغَبْنِ أَوَّلًا .